

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/UK/4/Add.1
1 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء
على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على
جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الدوري الرابع المقدم من الدول الأطراف

إضافة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*

(جزر فوكلاند)

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة المملكة المتحدة، انظر الوثيقة CEDAW/C/5/Add.52 و Amend.1-4؛ وللإطلاع على دراسة اللجنة لهذا التقرير، انظر الوثيقة CEDAW/C/SR.160 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/45/38)، الفقرات ٢١٣-١٦٧. وللإطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة المملكة المتحدة، انظر الوثيقة CEDAW/C/UK/2 و Amend.1؛ وللإطلاع على دراسة اللجنة لهذا التقرير، انظر الوثيقة CEDAW/C/SR.223 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/48/38)، الفقرات ٥٢٣-٥٨٩. وللإطلاع على التقرير الدوري الثالث المقدم من حكومة المملكة المتحدة، انظر الوثيقة CEDAW/C/UK/3 و Add.1 و Add.2.

مقدمة

١ - يعد هذا التقرير مكملاً للتقرير الثالث المتعلق بجزر فوكلاند، الذي تم تقديمه في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢ - وتم إعداد هذا التقرير بالتشاور مع سلطات جزر فوكلاند.

٣ - وتم أيضاً تقديم تقرير حديث إلى اللجنة المنشأة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وهذا التقرير يحيل اللجنة إلى بعض أجزاء ذلك التقرير المتعلق بحقوق الطفل، الذي يتصل أيضاً بوضع المرأة.

دور المرأة ووضعها في المجتمع في جزر فوكلاند

٤ - وردت في الفقرة ٥ (أ) من التقرير الثالث إحصاءات تتصل بالتعليم. وتستكمل الآن تلك الإحصاءات فيما يتصل بعام ١٩٩٧ على النحو التالي:

(أ) امتحانات الشهادة الثانوية العامة:

١٠	عدد الأولاد المتقدمين إلى الامتحان
١٦	عدد البنات المتقدمات إلى الامتحان
٢٦	العدد الكلي للمتقدمين إلى الامتحان
١٩٩	العدد الكلي للناجحين بجميع التقديرات
١٠٢	الناجحون بتقدير (ج) أو أعلى (لجميع الممتحنين)
٦٢	الناجحات بتقدير (ج) أو أعلى (البنات)

(ب) الطلاب الذين أوفدتهم حكومة جزر فوكلاند إلى الخارج لإكمال الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من التعليم الثانوي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧:

٢٠	المجموع
٧	البنات

(ج) أعضاء هيئة التدريس العاملون في شباط/فبراير ١٩٩٨:

المعلمون المساعدون/المساعدونلتلبية الاحتياجات الخاصةالمعلمون

مدرسة جزر فوكلاند المجتمعية:

١	٥	الذكور
١	١٢	الإناث

مدرسة ستاظمي (دار الحضانة/

المدرسة الابتدائية):

صفر	٢	الذكور
٨	١٢	الإناث

دائرة التعليم الريفي:

صفر	٥	الذكور
صفر	٦	الإناث

٥ - وعرضت في الفقرة ٥ (د) من التقرير الثالث إحصاءات عن قيام حكومة جزر فوكلاند بتشغيل وتدريب النساء. وقدمت إدارة الموارد البشرية في حكومة جزر فوكلاند الإحصاءات التالية لاستكمال تلك الإحصاءات، وتعد بياناتها صحيحة حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨:

(أ) العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعملون حالياً لدى حكومة جزر فوكلاند في وظائف إدارية/فنية/مهنية، بما في ذلك الموظفون بعقود، يبلغ ٣٤٧ شخصا؛

(ب) من بين عدد الأشخاص المذكورين في البند (أ)، توجد ١٨٩ امرأة؛

(ج) من بين عدد الأشخاص المذكورين في البند (أ)، يوجد ١٧٧ شخصا يعملون في درجات أعلى (الدرجة دال وما فوقها)، منهم ٦٨ امرأة؛

(د) عدد الأشخاص العاملين الذين لا يدخلون ضمن البند (أ) يبلغ ٢٩٤ شخصا (أعمال غير كتابية)؛

(هـ) من بين عدد الأشخاص المذكورين في البند (هـ)، توجد ١٠٣ نساء (أعمال غير كتابية)؛

(و) عدد العاملين الموفدين إلى الخارج للتدريب خلال السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ (من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه) كان يبلغ ٤٠ شخصا، وفي السنة المالية ١٩٩٧-١٩٩٨، كان يبلغ ٢٠ شخصا؛

(ز) من بين عدد الأشخاص المذكورين في البند (و)، كانت هناك ٨ نساء في السنة ١٩٩٦-١٩٩٧، و ١٠ نساء في السنة ١٩٩٧-١٩٩٨.

٦ - وفي الفقرة ٢ (ب) من التقرير الأولي (CEDAW/C/5/Add.52/Amend.2)، أفيد أنه من المعلوم أن نسبة تشغيل النساء كانت آخذة في الزيادة. وكثيرا ما تسعى الشابات المتزوجات الآن إلى العمل طوال حياتهن الزوجية، حيث لا ينقطعن عن العمل إلا لفترات قصيرة أثناء حالات الوضع، وسرعان ما يعدن إلى العمل بعد ولادة كل طفل من الأطفال. وحتى هذه الفترات القصيرة من الانقطاع عن العمل تترك آثارا معاكسة على استعداد بعض أرباب الأعمال لتشغيل النساء في سن الحمل والإنجاب في وظائف الإدارة أو في أية وظائف لا يسهل الاستعانة فيها مؤقتا ببديلات على الصعيد المحلي. وصعوبة العثور على بديلات للعمل مؤقتا تكون إلى حد ما أكثر حدة في سوق عمل محلية صغيرة الحجم، ظلت لسنوات تتمتع بتحقيق العمالة الكاملة. ورغم أنه يصعب إثبات حالات التمييز من النوع المذكور، فإن هناك أدلة تتناقضها الأقاويل عن وجود تلك الحالات. وفي الوقت الراهن، لا يعد التمييز من هذا النوع أمرا غير مشروع، إلا في حالة العمل لدى حكومة جزر فوكلاند نفسها. وعلى أي حال، فإن الحكومة تعتزم أن تصدر في أواخر عام ١٩٩٨ أو أوائل عام ١٩٩٩، تشريعا بشأن التمييز على أساس الجنس، على غرار التشريعات السارية حاليا في المملكة المتحدة.

٧ - وأدى حرص النساء على سرعة العودة إلى العمل عقب الوضع إلى وجود عدد من النساء ممن يعرضن رعاية الرضع والأطفال مقابل أجر. ويعد ذلك تطورا جديدا نسبيا، حيث كان من المعتاد في الماضي أن تقوم إحدى القريبات برعاية الرضع والأطفال الأكبر للنساء العاملات. وبعض النساء اللاتي يعرضن القيام برعاية الرضع والأطفال يكون لديهن أطفال هن أنفسهن. وفي حين لا توجد تشريعات، مثل تلك السارية في المملكة المتحدة، فيما يتعلق بتسجيل ومراقبة أنشطة رعاية الأطفال، فإن قسم الرعاية الاجتماعية التابع للإدارة الطبية يقوم بصورة غير رسمية بمراقبة هذه الأنشطة، ولا تبدو هناك حاليا ضرورة لزيادة الصفة الرسمية لتلك المراقبة.

٨ - وفي الشهور الأخيرة، نشأ طلب إنشاء دار لحضانة الأطفال كمشروع خاص بصورة أكثر رسمية، ويؤمل العثور قريبا على مبنى مناسب بحيث يمكن إقامة الدار. وتوجد بالفعل مدرسة للحضانة تعمل في فترات الصباح أثناء الفصول الدراسية، فضلا عن جماعة للعب الأطفال في مدرسة ستايطي. وعلى مدى سنوات، كانت حكومة جزر فوكلاند تسمح بالتحاق الأطفال بالمدارس، بصورة طوعية، من بداية السنة الدراسية التي يكملون فيها عامهم الخامس. واعتبارا من السنة الدراسية التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، سيصبح الالتحاق بالدراسة إلزاميا لجميع الأطفال الذين يكملون عامهم الخامس خلال السنة التقويمية.

٩ - وساعات العمل بالنسبة للنساء اللاتي تعملن طول الوقت لا تتوافق مع ساعات اليوم الدراسي. فساعات العمل في المكاتب الحكومية هي بصفة عامة من الثامنة صباحا إلى الثانية عشرة ظهرا، ثم من الواحدة إلى الرابعة والنصف بعد الظهر. أما في مدرسة ستانلي (دار الحضانة/المدرسة الابتدائية)، فإن ساعات اليوم الدراسي هي من التاسعة صباحا إلى الثانية عشرة ظهرا، ثم من الساعة ١/٣٠ بعد الظهر إلى الساعة ٣/٣٥ بعد الظهر (للأطفال الأصغر) و ٣/٥٠ بعد الظهر (للأطفال الأكبر سنا). ولا تقدم المدرسة وجبة غداء للأطفال، ولا يسمح للأطفال بالبقاء في المدرسة لتناول ما يحضرونه معهم من طعام. غير أن هذه الصعوبات ليست مما يتعذر التغلب عليها بالنسبة للأمهات العاملات، نظرا لقرب المسافات بين مكان العمل والبيت والمدرسة. وحتى مع ذلك، وبخاصة في وقت الغداء، يتعين نقل الأطفال بالسيارات بين المدرسة والبيت إذا كانوا يعيشون في الأحياء السكنية الأحدث إلى الشرق والغرب من العاصمة ستانلي. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، تمتلك أسر كثيرة سيارتين، ومعظم الشابات يقدن السيارات.

١٠ - وفي حين أن ازدياد عمل المرأة قد ساعد في التنمية الاقتصادية لجزر فوكلاند، فإنه قد أسهم بصورة لا شك فيها في تطور اتجاه نحو إقامة أسر أصغر حجما، ومن المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع متوسط عمر السكان. ومع انعدام الهجرة، فإن هذا الاتجاه قد يؤدي، إذا ما استمر، إلى تقلص عدد الأشخاص الذين في سن العمل. ومن ثم، فإن جزر فوكلاند تبدو في هذا الصدد كما لو كانت تتبع نفس الاتجاهات السائدة في عدد من المجتمعات الصناعية الغربية، وإن يكن على مستوى أصغر حجما.

١١ - ومن بين الأشخاص المولودين في جزر فوكلاند ممن بلغوا الثلاثين من العمر أو أكثر، لم يلتحق بالجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي سوى عدد قليل للغاية. وينطبق ذلك على الرجال بقدر انطباقه على النساء، فالسبب الاقتصادي محض. فقبل عام ١٩٨٧ (عندما بدأت حكومة جزر فوكلاند تحصل على دخل من مصادد الأسماك في المياه المحيطة بجزر فوكلاند)، لم تكن حكومة جزر فوكلاند تستطيع إلا أن توفد عددا محدودا جدا من الطلاب ممن تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر إلى الخارج لاستكمال تعليمهم الثانوي، بينما كان التعليم العالي يتوقف على توفر التمويل من المجلس البريطاني. كما أن من حصلوا على مؤهلات عالية قد فضلوا البقاء في الخارج نظرا لضعف احتمالات العمل في جزر فوكلاند.

١٢ - وكان من نتائج ذلك في الوقت الراهن أن حكومة جزر فوكلاند، وإلى حد ما بعض أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، يضطرون إلى الاستعانة بأشخاص يتم التعاقد معهم في الخارج للاضطلاع بواجبات كان يمكن لولا ذلك أن يقوم بها السكان المحليون. وما توليه حكومة جزر فوكلاند من أولوية عالية لتعليم وتدريب السكان المحليين يهدف إلى معالجة هذه الحالة مستقبلا، مع التسليم في نفس الوقت بأن صغر حجم السكان سيجعل من المرجح أن يظل هناك دائما احتياج للاستعانة بأشخاص من الخارج.

١٣ - ويعاني الجنسان على حد سواء بنفس الدرجة من المحدودية الناتجة عن افتقار الأشخاص المولودين في جزر فوكلاند ممن تزيد أعمارهم عن الثلاثين للتعليم العالي. وتسعى حكومة جزر فوكلاند

إلى معالجة هذا الوضع بالنسبة لعموم السكان من خلال إنشاء لجنة للتدريب تضم ممثلين للحكومة والقطاع الخاص للاضطلاع بمهمة تحديد وتلبية الاحتياجات والمطالب التدريبية لمجمل السكان، في حين تواصل إدارة التعليم الاضطلاع بمسؤولية التعليم في الخارج (الذي يتم تمويله بسخاء) في الجامعات وما إلى ذلك.

١٤ - وستجري حكومة جزر فوكلاند تحليلاً للاحتياجات التدريبية لكل تلميذ يترك المدرسة. وكما هو الحال حالياً، سيستمر التلاميذ الموهوبون أكاديمياً والميالون لمتابعة الدراسة في السفر إلى الخارج لإكمال تعليمهم الثانوي، ويؤمل أن يتمكنوا عندئذ من مواصلة الدراسة في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي. أما أولئك الأقل موهبة وميلاً من الناحية الأكاديمية، فسيتم تشجيعهم ومساعدتهم على تلقي تدريب مهني، سواء في الجزر أو في الخارج، لاكتساب المستويات والمؤهلات المهنية اللازمة. وسيطبق ذلك دون تمييز بين الذكور والإناث.

١٥ - وسيبذل نفس الجهد بالنسبة لجميع العاملين في خدمة حكومة جزر فوكلاند، وستشجع الحكومة العاملين في القطاع الخاص على إنجاز نفس الشيء. وسيتم ذلك أيضاً بغض النظر عن نوع جنس العاملين أو وضعهم العائلي. وفي بعض الحالات، سيجري توفير التدريب من خلال "التعلم عن بعد"، على الأقل في المرحلة الأولى؛ وفي حالات أخرى، سيكون من الضروري إيفاد المتدربين إلى الخارج.

١٦ - وقد تطور هذا الأسلوب الجديد في جانب منه، وإن يكن بمزيد من التركيز، عن السياسة السابقة التي كانت تتبعها حكومة جزر فوكلاند في تقديم مساعدات سخية للعاملين لتلقي التدريب في الخارج.

١٧ - واعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تقوم حكومة جزر فوكلاند بتمويل تدريب امرأة واحدة كممارسة طبية، وامرأتين في مجال الجراحة البيطرية، وامرأتين كمرضتين مؤهلتين، وامرأة واحدة كأخصائية أشعة، كما تشارك في تمويل تدريب مهني إلزامي أثناء الخدمة لمدة سنتين لامرأة واحدة كمحامية إنكليزية (بعد أن مُولت من قبل بالكامل تعليمها الجامعي وتدريبها المهني الإلزامي بعد تخرجها). كما أنها تمول بالكامل تدريب امرأة واحدة للحصول على شهادة تؤهلها للانضمام إلى هيئة فنية للمحاسبة. وفي كل سنة من السنوات الثلاث الماضية، رتبت حكومة جزر فوكلاند لدورات تستغرق يوماً واحداً أو يومين تنظمها الجمعية الصناعية على المستوى المحلي.

١٨ - والظروف المتعلقة بالإناث في المنطقة الريفية من جزر فوكلاند خارج العاصمة ستانلي، تختلف إلى حد ما عن الظروف التي تعيشها الإناث في ستانلي. وفي حين لا ترد المعلومات ذات الصلة في تعداد عام ١٩٩٦، فإن حكومة جزر فوكلاند تدرك أن هناك عدداً قليلاً من النساء غير المتزوجات اللاتي في سن العمل في المنطقة الريفية. وفيما عدا احتراف مهنة تربية الأغنام، فإن فرص العمل، للرجال والنساء على حد سواء، هي فرص محدودة بالضرورة. فبضع مزارع فحسب هي التي تستعين بعمال دائمين، كما أن فرص العمل طول الوقت، وليس العمل الموسمي العارض أثناء الصيف، لا تتاح للنساء بوجه عام في هذه

المزارع. والغالبية العظمى من المزارع في جزر فوكلاند يسكنها أصحابها ويقومون بإدارتها، باستثناء الاستعانة بالعمل الموسمي العارض لبضعة أسابيع أثناء الصيف. ومعظم هذه المزارع يقوم بإدارتها "الزوج والزوجة"، وإن كانت هناك قلة منها يمتلكها ويقوم بإدارتها رجل بمفرده (ليست هناك مزارع تمتلكها وتقوم بإدارتها نساء). وبغض النظر عن مدى صعوبة الحياة في مزارع الأزواج والزوجات، سواء من زاوية اقتصاديات المشروع (فأسعار الصوف تعاني من الانخفاض على الصعيد الدولي منذ سنوات)، أو من زاوية ما تتطلبه من عمل شاق، فإن حكومة جزر فوكلاند تتعرض لضغوط متزايدة لعرض المزيد من هذه المزارع للبيع. وقد يكون ذلك راجعا في جانب منه إلى أنه ينظر للحياة في المنطقة الريفية على أنها تمثل روح جزر فوكلاند.

١٩ - وتدرك حكومة جزر فوكلاند الصعوبات الخاصة التي تواجهها الأسر التي تعيش في المنطقة الريفية. وتقوم حكومة جزر فوكلاند بصورة مستمرة ببناء طرق لخدمة المستوطنات النائية، وهو ما يهدف في جانب منه إلى زيادة فرص الاحتكاك الاجتماعي بين الأسر التي تعيش في مواقع نائية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم بتمويل التوسع في البث التلفزيوني بحيث يصل الإرسال التلفزيوني إلى كافة أنحاء المنطقة الريفية. وترعى هيئة تنمية جزر فوكلاند مخططا للطاقة الريفية بهدف توفير الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة يوميا لكل منزل في المنطقة الريفية.

٢٠ - وتواصل هيئة تنمية جزر فوكلاند تشجيع إنشاء الصناعات المنزلية في المنطقة الريفية من أجل زيادة فرص العمل هناك، والمساعدة في توسع الأعمال التجارية المفيدة في زيادة فرص الأعمال التجارية، وبخاصة بالنسبة للنساء (وإن كان ذلك لا يقتصر عليهن).

المسائل القانونية وغيرها من المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

٢١ - تم مؤخرا وضع مشروع قانون للمساواة في حقوق العمل (يستند إلى قانون الأجر المتساوي المطبق في المملكة المتحدة)، كما أن التخطيط لإصدار قانون بشأن التمييز الجنسي (يستند أيضا إلى تشريعات المملكة المتحدة) قد وصل إلى مرحلة متقدمة. ويؤمل أن يصدر خلال الشهور المقبلة هذان التشريعان، اللذان يأخذان في الاعتبار ما ترتبه الاتفاقية من التزامات.

٢٢ - وقد صدر قانون المعاشات التقاعدية في جزر فوكلاند لعام ١٩٩٧، الذي أشير إليه في التقرير الدوري الثالث؛ ومرفق بهذا التقرير نسخة منه. ولم تكن هناك أية مطالب عامة بإدخال أية تغييرات على قانون الضرائب لعام ١٩٩٤ (الذي أدمج الآن في قانون الضرائب لعام ١٩٩٧)، الذي ينص على المحاسبة الضريبية المشتركة للأزواج. ولا تزال حكومة جزر فوكلاند على ما تعهدت به من إدخال أية تغييرات على القانون إذا ما كانت هناك أية مطالبات محلية بمثل هذه التغييرات.

التحيز الثقافي والتوعية بالحياة الأسرية

٢٣ - لا شك في أن مجتمع جزر فوكلاند كان ينظر في الماضي إلى دور المرأة باعتباره تابعا لدور الرجل، وعلى أنه يدور في المقام الأول حول الحياة الأسرية. وتعتقد حكومة جزر فوكلاند أن المبادرات التي اتخذتها، والتي ترد في هذا التقرير وما سبقه من تقارير، سوف تحقق الكثير في المساعدة على القضاء على هذه الصورة النمطية لأدوار الجنسين. وترى الحكومة أهمية خاصة لما يُلْقَن من توعية في مدارس جزر فوكلاند، على النحو المشار إليه في الفقرتين ١٤ و ١٥ من التقرير الدوري الثالث.

٢٤ - وقد تضمنت الفقرة ٩٠ من التقرير الأولي عن جزر فوكلاند وعلاقتها باتفاقية حقوق الطفل النهج العام الذي تتبعه حكومة جزر فوكلاند إزاء توفير الحماية للأطفال؛ وهو النهج الذي يقوم على النظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة واحدة، بالقدر الذي يتفق مع مصالح الطفل المعني. وقد يتضح في بعض الحالات أن الأم تفتقر إلى مهارات التربية أو قدرات إدارة الحياة الأسرية. وفي هذه الحالات، يسعى قسم الرعاية الاجتماعية في حكومة جزر فوكلاند إلى توفير التوجيه والمشورة على سبيل المساعدة.

٢٥ - والأمهات ممن يضطلعن بمفردهن بمسؤولية الأسرة ويرعين طفلا أو أكثر يواجهن صعوبات استثنائية، وبخاصة عندما يكون الأطفال صغارا. ويعتبر مثلا من الأهمية أن يكون بمقدور الأم أن تبتعد عن الأطفال من وقت لآخر، على الأقل لبضع ساعات. وتساعد حكومة جزر فوكلاند في ذلك، عند اللزوم، بتحمل تكاليف رعاية الأطفال. ويشار إلى الفقرة ١١٨ من التقرير الأولي المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي تحدد البديل المالي الذي يدفع إلى أرباب الأسر ذات العائل الوحيد.

الاستغلال الجنسي للمرأة

٢٦ - لا توجد في جزر فوكلاند أية حالات معروفة للبغيء أو غيره من أشكال استغلال المرأة في أغراض جنسية.

الحياة السياسية والعامة

٢٧ - لا تزال المرأة في جزر فوكلاند تضطلع بدور هام في الحياة السياسية والعامة في الجزر. وقد أجريت انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أسفرت عن انتخاب ثلاث نساء من بين ثمانية أعضاء في المجلس التشريعي. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، كانت ممثلتا جزر فوكلاند في لجنة الـ ٢٤ التابعة للأمم المتحدة من عضوات المجلس التشريعي. وتشارك عضوات المجلس التشريعي بانتظام في حضور اجتماعات الرابطة البرلمانية للكمونولث في الخارج. وترأس عضوات المجلس التشريعي عددا من اللجان الحكومية.

٢٨ - وهناك عدد من المنظمات المحلية الموجهة إلى النساء خصيصاً؛ ولكن بالإضافة إلى تلك المنظمات، تبرز النساء في عدد من المنظمات الأخرى، منها متحف جزر فوكلاند والصندوق الاستئماني الوطني للمتحف، وهيئة حفظ جزر فوكلاند، والفرع المحلي لرابطة جزر فوكلاند. كما أن امرأة تشغل منصب أمينة رابطة المزارعين.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

— — — — —